

الحوار الجنوبي الجنوبي
المملكة الهاشمية الاردنية
28-26 مايو 2012

ملحق

نتائج التمرين حول المشاركة في الحوار الوطني او عدمها

يمثل هذا النص نتائج عمل المجموعات التي توزع عليها المشاركون لكي يناقشوا الموقف من الدعوة للمشاركة في الحوار الوطني وأثار هذا الموقف. وقد طرح على المشاركين السؤال التالي:

- تلقيتم دعوة من قبل لجنة الاتصال التي تتحرك بموجب قرار مجلس الامن الخاص بالمرحلة الانتقالية للمشاركة في الحوار الوطني اليمني الذي يجري التحضير له: ما هو ردكم على هذه الدعوة؟

وقد تم توزيع المشاركين على اربع مجموعات عمل طلب الى كل منها الجواب على النقاط التالية:

1- **المجموعة الاولى:** تلقيتم الدعوة للمشاركة في الحوار، وكان جوابكم رفض المشاركة. على المجموعة ان تكتب جوابا الى الجهات الداعية والراعية للحوار لشرح اسباب هذا الرفض؟

2- **المجموعة الثانية:** جوابكم هو الرفض. وعلى المجموعة ان تحدد تبعات هذا الموقف داخليا (في الجنوب) وخارجيا.

3- **المجموعة الثالثة:** تلقيتم الدعوة للمشاركة في الحوار، وكان جوابكم القبول بالمشاركة مع طلب توفير ضمانات. على المجموعة ان تحدد الضمانات التي تراها ضرورية للمشاركة في الحوار الوطني.

4- **المجموعة الرابعة:** جوابكم هو الموافقة على المشاركة في الحوار الوطني مع توفر ضمانات. على المجموعة ان تحدد تبعات هذا الموقف داخليا (في الجنوب) وخارجيا.

وفي ما يلي النتائج التي توصلت اليها المجموعات (النص ادناه يضم ما توصلت اليه المجموعات في عملها مضافا اليها النقاط الاخرى التي اقترحتها مجموعة المشاركين كلها اثناء مناقشة عرض كل مجموعة)

المجموعة الاولى: تلقينا الدعوة الى المشاركة في الحوار الوطني، وكان جوابنا رفض المشاركة للأسباب التالية:

- 1- مبدئياً يأتي الحوار الوطني في ظل الحل السياسي الذي قدمته المبادرة الخليجية. نحن لسنا طرفاً في هذه المبادرة التي تجاهلت القضية الجنوبية ورمت بها عرض الهامش كقضية فرعية مثلها مثل أي قضية أخرى ليست ذات طابع سياسي، وهي في ذلك – المبادرة – قدمت حلاً سياسياً لأزمة السلطة في شمال اليمن فقط.
- 2- عدم الاعتراف المسبق بالقضية الجنوبية كقضية سياسية مرتبطة باستقرار وأمن المنطقة والعالم.
- 3- عدم التمثيل المتساوي لطرفي الوحدة التي انتهت عملياً في حرب صيف 1994. ونذكر هنا مقترح مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر الذي تضمن تحديد 240 مقعداً للحوار الوطني منها 30 مقعداً فقط للقضية الجنوبية أي ما نسبته 12.5%، بالتساوي مع مقاعد أطراف وقضايا أخرى خصص لكل منها 30 مقعداً.
- 4- الحوار مشروط بسقف الوحدة.
- 5- عدم هيكلة الجيش والأمن وعدم إعادة المؤسسة العسكرية الجنوبية للخدمة. هذه المؤسسة التي جرى تسريح عشرات الآلاف من أفرادها من وظائفهم منذ 1994 وما بعدها.
- 6- لا نستطيع المشاركة في الوقت الراهن. الأمر السابق لأوانه قبل انعقاد المؤتمر الجنوبي الذي سوف ينتج عنه رؤية وبرنامج سياسي موحد وقيادة شرعية مخولة للتفاوض بشأن القضية الجنوبية.
- 7- لا ثقة بالحوار بسبب تجارب الحوار السابقة التي فشلت ولم يحترم الاطراف التزامهم.
- 8- الشمال غير جاهز للحوار.
- 9- الموقف الدولي والاقليمي منحاز مسبقاً ضد قضيتنا.
- 10- لا يمكن المشاركة في الحوار في ظل التواجد العسكري القمعي الشمالي في الجنوب.
- 11- رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة جنوبيان. ولا يمكن ان نتحاور مع جنوبيين وهم لا يمثلان الجنوب ولا الطرف الشمالي.
- 12- لا يمكن المشاركة لأنه لم يتم اعتماد مرجعيات أخرى غير المبادرة الخليجية، ولاسيما القرارات الاممية السابقة بصدد الجنوب.
- 13- الدعوة للحوار يجب ان تصدر عن جهة دولية.

(النقاط من 1 الى 6 انتجتها مجموعة العمل الفرعية، والنقاط 7 الى 13 اضيفت اثناء النقاش).

المجموعة الثانية: التبعات الداخلية والخارجية لرفضنا المشاركة في الحوار هي التالية:

- 1- سيتم انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بمشاركين يمثلون للجنوب من خارج الحراك الجنوبي.
- 2- تفويت فرصة عرض القضية الجنوبية في مؤتمر ترعاه قوى اقليمية ودولية.
- 3- الخروج من العملية السياسية.
- 4- ستكون مخرجات الحوار غير ملبية لتطلعات ابناء الجنوب وتكون ملزمة، وسيؤدي ذلك الى تفاقم وتعقيد الازمة.
- 5- عدم المشاركة سيؤدي الى تصاعد حالة الاختلاف بين الجنوبيين.
- 6- سيتعذر تنفيذ مخرجات الحوار حيث ان الدولة غير موجودة في الجنوب.
- 7- تحول الصراع في الجنوب من النمط السلمي الى العنف مما يؤدي الى اذكاء عدم الاستقرار اقليميا ودوليا وتضرر المصالح في المنطقة والعالم لهذا السبب.
- 8- تأخير حل قضية الجنوب.
- 9- المناخ السلبي تجاه قضية الجنوب الناجم عن عدم المشاركة وعدم القدرة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني من شأنه ان يعزز التضامن الجنوبي.
- 10- الشارع الجنوبي سوف يؤيد الموقف الرفض للمشاركة في الحوار الوطني.
- 11- تعقد الامور وعدم القدرة على الحل قد يدفع الى اعادة نظر اقليمية ودولية في الموقف من القضية الجنوبية.
- 12- عدم المشاركة في الحوار يمكن ان يجنبنا الانزلاق الى حل غير مناسب للقضية الجنوبية.
- 13- عدم المشاركة يؤدي الى عزلة الجنوب وتصادمه مع المحيط وتعقيد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب لاذي يحتاج الى دعم اقليمي ودولي لتحقيق التنمية.
- 14- عدم المشاركة في الحوار الوطني يوفر للجنوبيين وقتا اضافيا لتوحيد وجهات نظرهم.

(النقاط من 1 الى 8 انتجتها مجموعة العمل الفرعية، والنقاط 9 الى 14 اضيفت اثناء النقاش).

المجموعة الثالثة: تلقينا الدعوة الى المشاركة في الحوار الوطني، وكان جوابنا قبول المشاركة مع توفر الضمانات التالية:

إن الحوار قيمة حضارية ومبدأ لا نختلف عليه، وهو مطلوب لحل الخلافات الأساسية ولكن من اجل الدخول فيه فإننا نطالب بالضمانات الآتية:

- 1- الاعتراف الواضح والصريح بالقضية الجنوبية كقضية سياسية نشأت نتيجة اجتياح الجنوب وإسقاط الوحدة السلمية بالحرب الظالمة صيف 1994، وذلك من قبل كل المكونات الشمالية السياسية والاجتماعية والثورية والعسكرية ومن ضمنها الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية. والمطلوب ايضا الاعتذار عن كل ما لحق بالجنوب جراء هذه الحرب، والاعتذار عن الفتاوى الدينية التي أباحت دماء الجنوبيون واسقاطها لأنها لا تزال قائمة.
- 2- اتخاذ سلسلة من الإجراءات من شأنها تنفيس محبس الاحتقانات القائمة وإثبات حسن النية بجدية التعاطي مع القضية الجنوبية ومن هذه الإجراءات ما يلي:
 - أ- الالتزام الواضح والصريح بإعادة كافة المؤسسات المدنية والاقتصادية، والبنية الاقتصادية والتجارية، لدولة الجنوب وكل ما تم نهبه وتدميره والاستيلاء عليه، وإعادة كافة الممتلكات والأراضي العامة والخاصة التي تم نهبها ووقف العبث بثروات ومقدارات الجنوب.
 - ب- إعادة كافة الموظفين المبعدين من أعمالهم: مدنيين وعسكريين وأمنيين.
 - ت- سحب كافة القوات العسكرية والانتشار الامني المكثف.
- 3- إلغاء كافة الإجراءات المفروضة على الصحف في مقدمتها صحيفة الأيام ونشرها باسراع، واسقاط حكم الاعدام عنه، وضرورة عودة الصحيفة للصدور وتعويضها عن كل ما لحق بها من أضرار مادياً ومعنوياً.
- 4- أن يأخذ الحوار بشأن القضية الجنوبية مساراً تفاوضياً خاصاً بين طرفين هما ممثلو المكونات الشمالية (الجمهورية العربية اليمنية) السياسية والاجتماعية والقبلية والعسكرية والثورية، وممثلو المكونات الجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) تحت مظلة الحراك الجنوبي السلمي بتمثيله الشامل للطيف السياسي والاجتماعي في الجنوب.
- 5- أن يكون الحوار برعاية وحضور إقليمي ودولي ضامن للتنفيذ من خلال قرارات دولية ملزمة.
- 6- ما يتم التوصل إليه في الحوار غير ملزم ونهائي إلا بعد عرضه على شعب الجنوب للاستفتاء والموافقة عليه باعتباره صاحب الحق الأصلي الذي لا تغلو عليه مرجعية.
- 7- الطلب الى الراعي الدولي الإجابة على كل الاسئلة المتعلقة بمتطلبات الحوار ومنها: كيفية الإعداد له، ومكان انعقاده، وأسس وضوابطه وأطرافه، وسقفه الزمني، ومآلاته، والضمانات الدولية في حالة تعثر الحوار.
- 8- أن يكون الحوار على قاعدة قراراته الشرعية الدولية 924-931 لعام 1994.
- 9- عدم اعتراض أو قمع المسيرات والاحتجاجات السلمية الجنوبية، وضمان حرية التظاهر اثناء الحوار.
- 10 - ان يعقد الحوار في مكان محايد وآمن (مقر مجلس التعاون الخليجي او الجامعة العربية او مقر الامم المتحدة في جنيف).
- 11- الافراج عن المعتقلين وعودة المنفيين واسقاط الاحكام ووقف اجراءات العقاب السياسي المتخذة بحق الجنوبيين.
- 12- محاكمة من ارتكب جرائم بحق ابناء الجنوب امام محاكم مختصة.
- 13- تحديد سقف زمني واضح للحوار، وضمانات للتنفيذ.
- 14- اضافة حق تقرير المصير للجنوبيين الى الاطار المرجعي للحوار.

(النقاط من 1 الى 9 انتجتها مجموعة العمل الفرعية، والنقاط 10 الى 15 اضيفت اثناء النقاش).

المجموعة الرابعة: التبعات الداخلية والخارجية للموافقة على المشاركة في الحوار الذي تتوفر فيه الضمانات المطلوبة هي التالية:

انطلاقاً من التجارة المريرة السابقة، نعتبر ان قضية الحوار الوطني في غاية الحساسية والدقة. ولأنها كذلك، فمن المفيد أن لا يبادر أي طرف جنوبي من الآن بالإفتاء أو تحديد تفاصيل حول الحوار الوطني، وبشأن الدخول فيه أو عدم الدخول فيه حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد من التشرذم الجنوبي وإنما هذا أمر ينبغي أن تسهم فيه كل أطراف العمل السياسي الجنوبي.

التبعات على المستوى الوطني

- 1- التخوف من التعامل مع القضية الجنوبية كقضية داخلية شأنها شأن قضية الحوثيين أو الجعاشن في الشمال أو كأنها عنصر من عناصر الأزمة السياسية في إطار النظام السياسي.
- 2- نتيجة لحالة الغليان والاحتقان والإحباط وعدم الثقة بالعملية السياسية فإن أي مشاركة ستؤخذ بنظرة سلبية من الشارع الجنوبي.
- 3- في حال تمت المشاركة في الحوار بقرار غير جماعي فسيؤدي ذلك إلى انقسامات في الصف الجنوبي السياسي والمجتمعي.

التبعات الخارجية

- 4- المشاركة تساهم في توليد نظرة إيجابية من قبل المجتمع الإقليمي والدولي تجاه الجنوب.
- 5- إذا لم تكن هناك مشاركة بضمانات جادة ومقنعة بالتعاطي مع القضية الجنوبية كقضية دولة ووطن وشعب وهوية وتاريخ، بما فيها الإشراف الإقليمي والدولي، فإن ذلك سيؤدي إلى التقليل من مكانة القضية الجنوبية التي تحققت حتى الآن.
- 6- إن فشل مثل هكذا حوار يعني فشل الإقليم والعالم في التعاطي مع قضية خطيرة كهذه وبالتالي فمن المأمول والمفترض في الإقليم والعالم من الاطراف الراعية أن يهيئوا ويرعوا بطريقة مباشرة حواراً جاداً يفضي إلى حل حقيقي وشامل لمشاكل اليمن وعلى رأسها القضية الجنوبية.

(عند هذا الحد انتهى عرض المجموعات والاضافات التي قدمها المشاركون)

اثناء النقاش العام عرضت النقاط التالية:

- قدم الميسرون توضيحات بصدد بعض النقاط والاسئلة المتعلقة بالحوار الوطني وآلياته، ولاسيما ما يلي:
 - انه لا يوجد الى الآن آلية محددة للحوار، حيث ان الاقتراح المنسوب الى مندوب الامين العام للأمم المتحدة (8 مجموعات عمل مكونة من 30 مشارك لكل منها، وتخصص احداها للقضية الجنوبية، وبما يجعل المؤتمر الوطني مكونا من 240 عضوا) ليست اقتراحا صادرا عن ممثل الامين العام واما هي واحدة من افكار كثيرة يجري تداولها خلال الاتصالات وانه لا شيء مقرر على هذا الصعيد بل انه سوف تتشكل لجنة تحضيرية للحوار الوطني ممثلة للجميع - في مرحلة ما - وهي التي سوف تضع التفاصيل.
 - ان النقاش يجب ان لا يقتصر على مؤتمر الحوار الوطني بما هو اجتماع او صيغة تنظيمية لممثلين محدودي العدد، بل يجب ان يطال ايضا عملية الحوار الوطني المتعدد الاشكال والذي يمكن ان يطال عشرات الالاف او مئات الالاف والذي يفضي الى مؤتمر.
 - ان المشاركات غير الرسمية التي جرت في بوتسدام والتي شارك فيها بعض اعضاء الحراك الجنوبي، كانت منفتحة على توسيع مرجعية الحوار لتشمل القرارات المتعلقة بالجنوب ايضا، كما انها اعتبرت قضية الجنوب قضية سياسية واكدت على مرجعية الاهداف العامة للحراك الجنوبي السلمي ووردت اقتراحات بوضع مسار وآلية خاصة للحوار بشأن القضية الجنوبية وهذا يؤشر الى استعداد قوى سياسية في الشمال للتعامل بشكل جدي ومنفتح مع قضية الجنوب.
 - ان الدعوة للمشاركة للحوار التي تصدر عن لجنة الاتصال التي شكلت بقرار رئاسي، للتواصل بكافة الاطراف غير المشاركة في التوقيع على المبادرة الخليجية لدعوتهم للمشاركة في الحوار، انما تقوم بذلك بصفتها لجنة اتصال تعمل وفق منطوق قرار مجلس الامن المتعلق بالمرحلة الانتقالية وهي جزء من الرعاية الدولية.
- ناقش المشاركون احتمالي رفض المشاركة في الحوار الوطني والمشاركة مع توفير ضمانات، ولفت النظر من خلال المقارنة ان بين الموقفين وجود نقاط مشتركة كثيرة:
 - كلا الموقفين ينطلق من حرص شديد على القضية الجنوبية ومن اهداف مشتركة،
 - بالنسبة للتبعات، البارز ان اصحاب الموقفين يدركون المخاطر المترتبة على كل موقف، ولديهما نظرة مشتركة يمكن تلخيصها بثلاث قضايا اساسية:

- الحرص على عدم فشل الحوار كما فشلت الحوارات الأخرى ولذلك لا بد من الحذر والحرص وتوفير الضمانات الداخلية والخارجية لأي حوار وبما يضمن تحقيق الحل العادل للقضية الجنوبية وبما يرضى شعب الجنوب.
- ادراك اصحاب الموقفين ان رفض المشاركة في الحوار الوطني من شأنه ان يولد صعوبات في العلاقة مع المحيط الاقليمي والعالمي،
- ادراك اصحاب الموقفين ان جمهور المواطنين في الجنوب يشكك بصدقية الاطراف الشمالية في الحوار بحكم التجارب السابقة وبحكم عدم اتخاذ اي خطوات راهنة لتبديد هذا الشك، وبناء عليه لا بد من استراتيجيات مناسبة وفعالية لتعامل القيادات مع المواطنين الجنوبيين في ضوء هذا الحذر العام.

○ كلا الموقفين قريب من الآخر لجهة المضمون والاختلاف هو في كيفية تقديم صورة الجنوب وفي اختيار الوسائل الأكثر فعالية في تحقيق الهدف الذي هو مشترك.

وفي سياق المناقشة، تم التساؤل عن الأسلوب الأكثر ملائمة للتعامل مع الدعوة للحوار، والتي تم تصويرها (من منظور الاستراتيجية الإعلامية والتواصل مع الآخرين ومع الداخل) بوفق صيغتين:

- 1- الصيغة الأولى: لا نريد المشاركة في الحوار، ولكن....
- 2- الصيغة الثانية: نوافق على المشاركة في الحوار، ولكن مع الضمانات التالية.....

وفق الصيغة الأولى هناك لا قوية وحاسمة، مع لكن لفتح منافذ امام العملية السياسية. وفق الصيغة الثانية هناك قبول بالحوار وبالمشاركة لفتح نافذة للعملية السياسية، مع لكن قوية من خلال سلسلة من الضمانات.

الموقف الموحد للمشاركين كان توجيه رسالتين على النحو التالي:

- رسالة قوية وإيجابية الى الداخل بأن المشاركين متمسكون بحقوق الجنوبيين وبالقضية الجنوبية من خلال موقف صلب ومتماسك،
- رسالة قوية وإيجابية الى الخارج (في الشمال والاقليم والعالم) بأن الجنوبيين منفتحون على الحوار وان ما يطلبونه هو اجراءات عملية لبناء الثقة في المرحلة التحضيرية للحوار، وضمانات حوار متوازن وندي وفق مرجعيات تفتح افق لعرض قضية الجنوب بشكل صحيح ومتكافئ، اضافة الى ضمانات دولية للحوار نفسه ولتنفيذ مخرجاته.

وبناء عليه تم اعداد البيان الصحفي الذي يتضمن هاتين الرسالتين الايجابيتين الى الداخل والخارج.

28 مايو 2012 م